

GOV/2018/34-GC(62)/12

٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨

مجلس المحافظين المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي فقط

البند ٨(د) من جدول الأعمال المؤقت للمجلس

(الوثيقة GOV/2018/32)

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر

(الوثيقة GC(62)/1، وإضافتها Add.1)

تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير من المدير العام

ألف- مقدّمة

١- قدّم التقرير السابق للمدير العام بشأن تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، إلى مجلس المحافظين وإلى دورة المؤتمر العام العادية الحادية والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (الوثيقة GOV/2017/36-GC(61)/21). ويقدم هذا التقرير معلومات محدّثة عن التطورات ذات الصلة المباشرة بالوكالة، إلى جانب معلومات عن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢- وبعد أن نظر المؤتمر العام في التقرير السابق للمدير العام، اعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ القرار GC(61)/RES/13، وقرّر أن يواصل النظر في هذه المسألة وأن يدرج البند في جدول أعمال دورته العادية الثانية والستين (٢٠١٨).

٣- ويغطي التقرير الحالي، المقدّم إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام، التطورات التي طرأت منذ صدور تقرير المدير العام في آب/أغسطس ٢٠١٧.

باء- خلفية

٤- لم تتمكن الوكالة من التحقق من صحة واكتمال إعلانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقدّمة بموجب الاتفاق المعقود بينها وبين الوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (يشار إليه فيما يلي بعبارة "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار")^١. وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، خلص مجلس المحافظين، عملاً بالمادة ١٩ من اتفاق الضمانات المعقود بمقتضى معاهدة عدم الانتشار، إلى أن الوكالة لم تتمكن من التحقق من أنه لم يحدث تحريف للمواد النووية، اللازم إخضاعها للضمانات بموجب أحكام اتفاق الضمانات، إلى أسلحة نووية أو غير ذلك من أجهزة تفجير نووية، وقرّر إبلاغ جميع الدول الأعضاء في الوكالة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبعدم تمكّن الوكالة من التحقق من عدم التحريف. ومنذ عام ١٩٩٤، لم تتمكّن الوكالة من الاضطلاع بجميع أنشطة الضمانات الضرورية التي ينصّ عليها اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار. ومن نهاية عام ٢٠٠٢ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٧، لم يكن بمقدور الوكالة تنفيذ أي تدابير خاصة بالضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولم تتمكن أيضاً من ذلك منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥- وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ وشهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، و ٢٢٧٠ (أذار/مارس ٢٠١٦) و ٢٣٢١ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وفي هذه القرارات، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في جملة أمور، عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة في وقت مبكر؛ وقرّر أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة بذلك، وأن تتصرف تماماً وفق الالتزامات التي تتحمّلها الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ووفق أحكام وشروط اتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وقرّر أن تتيح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة تدابير شفافة تتعدّى نطاق هذه المتطلبات، بما في ذلك إمكانية مقابلة الأفراد ومعاينة الوثائق والمعدّات والمرافق، حسب ما تطلبه الوكالة وما تعتبره ضرورياً. وخلافاً لمتطلبات هذه القرارات، لم تتخلّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها النووي القائم تخلياً كاملاً وقابلاً للتحقق ولا رجعة فيه، ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة.

٦- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت الإدارة العامة للطاقة الذرية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستتخذ تدابير من أجل "إعادة تعديل وإعادة تشغيل جميع المرافق النووية في نيونغبيون"^٢ بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم والمفاعل العامل بقدر ٥ ميغاواط

^١ أبرمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تموز/يوليه ١٩٧٧ اتفاقاً مع الوكالة، يستند إلى الوثيقة INFCIRC/66/Rev.2، من أجل تطبيق الضمانات فيما يتعلق بمفاعل بوحث (الوثيقة INFCIRC/252). وبموجب اتفاق الضمانات الخاص بهذا البند، طبّقت الوكالة الضمانات على مرفقين اثنين للبحوث النووية في يونغبون، وهما: مفاعل البحوث IRT ومجمّعة حرجة. وعلى الرغم من أنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، فإنّ اتفاق الضمانات المعقود بينها وبين الوكالة بموجب معاهدة عدم الانتشار، استناداً إلى الوثيقة INFCIRC/153 (بصيغتها المصوّبة)، لم يدخل حيز النفاذ إلا في نيسان/أبريل ١٩٩٢ (الوثيقة INFCIRC/403). وكما تنص عليه المادة ٢٣ من اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، يُعلّق تطبيق الضمانات بموجب اتفاق الضمانات السابق (الوثيقة INFCIRC/252) عندما يكون اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار نافذاً.

^٢ تُعرف نيونغبيون باسم يونغبون أيضاً.

(كهربائي) المهدأ بالغرافيت^٣. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن مدير معهد الطاقة الذرية التابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه "أعيد ترتيب جميع المرافق النووية في نيونغبيون، بما في ذلك محطة إثراء اليورانيوم والمفاعل العامل بقوة ٥ ميغاواط (كهربائي) المهدأ بالغرافيت، أو تم تغييرها أو أعيد تعديلها وبدأ تشغيلها العادي...".^٤

جيم- التطورات

٧- في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت في ذلك اليوم تجربة لـ"سلاح نووي-حراري ذي مرحلتين".^٥ وأصدر المدير العام بياناً في اليوم ذاته ذكر فيه جملة أمور، من بينها أن التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثلت تجاهلاً تاماً لمطالب المجتمع الدولي المتكررة ودعت إلى الأسف العميق. وحثت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة على التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وعن الوكالة.^٦

٨- وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧) الذي تطرّق فيه إلى جملة أمور، من بينها أنه أدان "بأقوى العبارات التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية... في انتهاك وتجاهل سافر لقرارات مجلس الأمن"، وأعاد تأكيد قراره أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عليها "أن تتخلى فوراً عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن توقف فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة".^٧

٩- ومنذ التقرير السابق للمدير العام، حدثت التطورات التالية:

(أ) أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ أنها أنجزت خلال عام ٢٠١٧ الهدف الرامي إلى "إتقان القوى النووية الوطنية".^٨

(ب) وقام السيد مون جاي-إن، رئيس جمهورية كوريا، والسيد كيم جونج أون، رئيس لجنة شؤون الدولة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال اجتماعهما في بانمونجوم بجمهورية كوريا في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ضمن جملة أمور، "بالتأكيد على الهدف المشترك المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية، من خلال إخلائها تماماً من الأسلحة

^٣ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستعدّل استخداماتها للمرافق النووية القائمة، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتشير الوكالة إلى هذا المفاعل باسم محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).

^٤ مدير معهد الطاقة الذرية التابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متحدثاً عن أنشطتها النووية، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

^٥ معهد أسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن التجربة الناجحة للقنبلة الهيدروجينية، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

^٦ بيان من المدير العام للوكالة، السيد بوكيا أمانو، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوكالة، ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

^٧ قرار مجلس الأمن (2017) S/RES/2375، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الفقرتان ١ و٢.

^٨ كيم جونج أون يلقي خطاب السنة الجديدة، وكالة الأنباء المركزية الكورية، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

النووية".^٩ كما اتفق الزعيمان على "السعي الحثيث لالتماس دعم وتعاون المجتمع الدولي من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية".^{١٠}

(ج) وأعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ أنه "قد فُكَّ بالكامل موقع إجراء التجارب النووية الشمالي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية".^{١١}

(د) وفي بيان منفصل، أشار معهد الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن "تفكيك مكان إجراء التجارب النووية تمّ على نحو يجعل جميع أنفاق مكان إجراء التجارب تنهار بالانفجار ويؤدي إلى إغلاق مداخل الأنفاق بالكامل".^{١٢}

(هـ) وصرح السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد كيم جونج أون، رئيس لجنة شؤون الدولة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلال اجتماعهما في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بأمر من بينها ما يلي: "وإذ نؤكد من جديد على إعلان بانمونجوم الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، تلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل على تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية تماماً من الأسلحة النووية".^{١٣}

١٠- وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أصدر المدير العام بياناً رحب فيه بالبيان المشترك الصادر عن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي تضمن التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالإخلاء التام لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.^{١٤}

١١- وبما أنّ الوكالة لا تزال غير قادرة على القيام بأنشطة التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فإنّ معلوماتها بشأن برنامجها النووي هي معلومات محدودة، وبما أنّ أنشطة نووية أخرى جرت في البلد، فإن هذه المعلومات آخذة في التضائل. ومع ذلك فمن المهم للوكالة أن تبقى على علم بالتطورات التي تطرأ في هذا البرنامج بأكبر قدر ممكن، لا سيما على ضوء دعم المؤتمر العام لاعتزام الأمانة تعزيز استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القدرة على إعادة إرساء تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.^{١٥} وكما هو مبين في تقارير سابقة للمدير العام، فقد ظلت الوكالة تؤكّد هذا الاستعداد طيلة عدد من السنوات.

^٩ إعلان بانمونجوم من أجل السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية كوريا، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

^{١٠} المرجع السابق نفسه.

^{١١} تفكيك موقع إجراء التجارب النووية الشمالي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

^{١٢} بيان معهد الأسلحة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بيان صحفي صادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

^{١٣} بيان مشترك للسيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد كيم جونج أون، رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في قمة سنغافورة، المكتب الصحفي للبيت الأبيض، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

^{١٤} بيان من المدير العام للوكالة، السيد يوكيا أمانو، بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الوكالة، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

^{١٥} الفقرة ١٢ من الوثيقة GC(61)/RES/13.

١٢- وكما سبقت الإفادة، أعرب المدير العام، في كلمته الاستهلالية أمام مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ٢٠١٧، عن عزمه تعزيز استعداد الوكالة للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحقيقاً لهذه الغاية، شكّل فريق تنفيذي داخل الأمانة وشكّلت فرقة معنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية داخل إدارة الضمانات في آب/أغسطس ٢٠١٧. ومنذ التقرير السابق للمدير العام، كثفت الفرقة المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفريق التنفيذي جهودهما. وقد زادت الفرقة المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال عمليات جمع الصور الساتلية على نحو أكثر تواتراً، وعززت استعدادها للاضطلاع فوراً بأي أنشطة قد يُطلب منها إجراؤها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وشملت الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستعداد ما يلي: صياغة وتحديث نُهج وإجراءات التحقق؛ وتحديد المفتشين المحتملين للاضطلاع بالأنشطة الأولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتوفير التدريب المتخصص لهم؛ وضمان توافر تكنولوجيات ومعدات التحقق الملائمة لدعم الأنشطة الأولية. وقد بُذلت جميع هذه الجهود المتعلقة بتعزيز استعداد الوكالة في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك المساهمات الخارجية عن الميزانية المقدّمة من عدد من الدول الأعضاء. وبمجرد ما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين البلدان المعنية، تكون الوكالة على استعداد للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت المناسب، إذا طلبت منها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك ورهنأ بموافقة مجلس المحافظين.

دال- معلومات أخرى عن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٣- منذ التقرير السابق للمدير العام، واصلت الوكالة رصد التطورات الطارئة على البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتقييم جميع المعلومات المتاحة لها ذات الصلة بالضمانات، بما في ذلك معلومات المصادر المفتوحة والصور الساتلية. ولم يكن متاحاً للوكالة معاينة موقع يونغبيون أو المواقع الأخرى في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبدون مثل هذه المعاينة، لا تستطيع الوكالة تأكيد حالة تشغيل أو سمات نسق/تصميم المرافق أو المواقع كما هو وارد في هذا القسم، ولا تأكيد طبيعة الأنشطة المضطلع بها هناك أو الغرض منها.

١٤- **موقع يونغبيون.** ترد في الفقرات من ١٥ إلى ٢٠ أدناه تفاصيل هذه التطورات في موقع يونغبيون.^{١٧}

١٥- **محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغاواط (كهربائي)).** خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت هناك مؤشرات تتسق مع تشغيل المفاعل، بما في ذلك تصريفات البخار والتدفّق الخارجي لمياه التبريد. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، عندما بدأت الدورة التشغيلية الحالية، كانت هناك مؤشرات تتسق مع وجود عدة فترات قصيرة لإغلاق المفاعل. ومع ذلك، لم تكن أي من هذه الفترات كافية لتفريغ قلب المفاعل بالكامل. وتشير ملاحظات الوكالة إلى أن دورة التشغيل الحالية أطول من الدورة السابقة.

^{١٦} الفقرة ١٢ من الوثيقة GOV/2017/36-GC(61)/21.

^{١٧} ترد أسماء المرافق النووية في موقع يونغبيون كما أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة (المرفق بالوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24)، باستثناء ما يتعلق بمفاعل الماء الخفيف، الذي لم تُعلن عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة.

١٦- **مختبر الكيمياء الإشعاعية**. بين أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو عام ٢٠١٨، كانت هناك مؤشرات تدل على تشغيل المحطة البخارية التي تخدم مختبر الكيمياء الإشعاعية. ولم تكن مدة تشغيل المحطة البخارية كافية لدعم إعادة معالجة قلب كامل للمفاعل الذي تبلغ قدرته ٥ ميغاواط (كهربائي).^{١٨}

١٧- **محطة يونغبيون لتصنيع قضبان الوقود النووي**. كانت هناك مؤشرات تتسق مع استخدام مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه والكائن في المحطة، بما في ذلك تشغيل وحدات التبريد فضلاً عن وجود تحركات منتظمة للمركبات. واكتملت خلال عام ٢٠١٧ أعمال التشييد الخارجية للمبنى المتاخم لمرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه. واستمر تشييد وتجديد المباني الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من المحطة، بما في ذلك مباني المعالجة الكيميائية المحتملة، التي بدأت في عام ٢٠١٥.

١٨- **مفاعل الماء الخفيف قيد التشييد**.^{١٩} كانت هناك مؤشرات في ساحة تشييد مفاعل الماء الخفيف تدل على أنشطة مستمرة تتسق مع تصنيع بعض مكونات المفاعل. ولم تلاحظ الوكالة أي مؤشرات تدل على تسليم أو إدخال مكونات رئيسية للمفاعل في مبنى احتواء المفاعل، كما أنها لم تلاحظ أي مؤشر على تجربة المفاعل أو تشغيله. وشُيّد هيكل جديد له سمات مبنى إداري بالقرب من مفاعل الماء الخفيف خلال ٢٠١٨.

١٩- **البناء في نهر كوريونغ والقرب منه**. لاحظت الوكالة أنشطة تشييد في نهر كوريونغ وبالقرب منه وشُيّد سدّ على نهر كوريونغ في أواخر عام ٢٠١٧، ما أدى إلى زيادة كمية المياه المتاحة لتبريد مفاعل الماء الخفيف و/أو المفاعل الذي تبلغ قدرته ٥ ميغاواط (كهربائي). وفي عام ٢٠١٨، لاحظت الوكالة تشييد هيكل له سمات مراكز الضخ بالقرب من المفاعل الذي تبلغ قدرته ٥ ميغاواط (كهربائي). واستناداً إلى ملاحظات الوكالة، قد يكون هذا الهيكل مرتبطاً بالتغييرات الطارئة على نُظم التبريد الخاصة بمفاعل الماء الخفيف و/أو المفاعل الذي تبلغ قدرته ٥ ميغاواط (كهربائي).

٢٠- **أماكن أخرى داخل موقع يونغبيون**. لاحظت الوكالة أنشطة أخرى للتشييد والتجديد على نطاق صغير.

٢١- **منجم ومحطة التركيز في بيونغسان**. كانت هناك مؤشرات تدل على وجود أنشطة جارية في مجال التعدين والتجهيز والتركيز في موقعين أُعلن سابقاً أنهما منجم اليورانيوم في بيونغسان ومحطة تركيز اليورانيوم في بيونغسان.^{٢٠}

٢٢- **أماكن أخرى**. قيّمت الوكالة جميع المعلومات ذات الصلة بالضمانات، بما في ذلك الصور الساتلية ومعلومات المصادر المفتوحة، عن مجموعة من المباني ضمن محيط أمني بالقرب من بيونغ يانغ. ولا يتعارض حجم المبنى الرئيسي وخصائص البنية الأساسية المرتبطة به مع ما يتسم به مرفق للإثراء بالطرد المركزي. ولا يتعارض الجدول الزمني للتشييد مع برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإثراء اليورانيوم المبلغ

^{١٨} قد تعتمد الأنشطة الأخرى في مختبر الكيمياء الإشعاعية، مثل إدماج النفايات، على تشغيل المحطة البخارية.

^{١٩} صرّحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأنها ستشيّد مفاعل ماء خفيف. انظر الفقرة ٣١ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

^{٢٠} الفقرة ٢٨ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24.

بشأنه.^{٢١} وكما ذكر أعلاه (الفقرة ١٣)، لا يمكن للوكالة، بدون المعاينة، أن تؤكد طبيعة الأنشطة المضطلع بها هناك أو الغرض منها.

هاء- موجز

٢٣- يمثل استمرار برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي ومواصلة تطويره وما يتصل بذلك من التصريحات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثار قلق بالغ. والأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك تلك المتعلقة بمفاعل محطة يونغبيون للقوى النووية التجريبية (٥ ميغواط (كهربائي)) واستخدام المبنى الذي يأوي مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ بشأنه وأعمال التشييد في مفاعل الماء الخفيف، وكذلك التجربة النووية السادسة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تمثل جميعها انتهاكات واضحة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، وهي مدعاة للأسف عميق.

٢٤- ويواصل المدير العام دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وأن تتعاون مع الوكالة بصفة عاجلة على التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق الضمانات المعقود معها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تسوي جميع المسائل العالقة، بما فيها المسائل التي أثّرت أثناء غياب مفتشي الوكالة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعمل الوكالة على تعزيز استعدادها لأداء دور أساسي في التحقق من برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي.

^{٢١} الفقرة ٣٠ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24، بالإضافة إلى الفقرة ٥٠ من الوثيقة GOV/2011/53-GC(55)/24، تشير إلى تقارير عن تزويد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتكنولوجيا الإثراء بالطرد المركزي، ودلائل على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان بمقدورها إنتاج سادس فلوريد اليورانيوم قبل عام ٢٠٠١.